طلقة تنوير
المجلة الثقافية للائحة القومي العربي
لائحة القومي العربي

العدد رقم (62) صدر في 1 تموز عام 2019 للميلاد

طلقة تنوير 62: العسكر والديموقراطية في السياق العربي المعاصر

كلمة العدد: ديمقراطية المدنيين وديكتاتورية العسكر في القاموس الغربي

كريمة الروبي

أفرزت ما تسمى بـ "ثورات الربيع العربي" العديد من المصطلحات التي انتشرت بين الجمهور العربي، وأصبحت كالمسلّمات التي لا جدال فيها، وأي محاولة للاقتراب منها هي درب من الجنون ومعارضتها كالسير في حقل ألغام. وقد لعبت وسائل الإعلام المختلفة، التقليدية منها (كالصحافة والتلفزيون) والحديثة (كمواقع التواصل الاجتماعي)، دوراً هاماً في تثبيت تلك المصطلحات والتي يأتي على رأسها عبارات كالديمقراطية التي لا تتحقق إلا على يد سلطة مدنية، والديكتاتورية المقترنة بالحكم العسكري. وفي الحقيقة وعلى مدار عقود مضت كان الاستعمار هو مصدر تلك العبارات والمصطلحات كرد فعلٍ على رفضها للانقلابات العسكرية التي كانت تطيح بالاستعمار وتسعى للاستقلال السياسي والاقتصادي والتخلص من سيطرة تلك القوى عليها.

ففي مصر استطاع انقلاب 23 يوليو/تموز 1952 العسكري التخلص من الحكم الملكي وإقامة نظام جمهوري (وهي أولى خطوات الديمقراطية حيث يمكن لأي من أبناء الشعب أن يحكم بعد أن كان الحكم وراثياً)، وكذلك التخلص من الاحتلال البريطاني الذي ظل جاثماً على البلاد أكثر من سبعين سنة، وإقامة عدالة اجتماعية مما حوّل الانقلاب العسكري إلى ثورة شاملة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، بل وتحولت مصر إلى مصدر إلهامٍ ودعمٍ للانقلابات التي تسعى للإطاحة بالاستعمار، فكان من الطبيعي أن تواجه القوى الاستعمارية ذلك التوجه بأن تصمه وتنال من سمعته، وتشيع بأن الانقلابات العسكرية - بشكل عام ودون استثناء- تسعى لفرض نظام ديكتاتوري قمعي، فكانت أزمة مارس 1954 التي طالب فيها محمد نجيب (الذي وضعته الثورة كرئيس للجمهورية) بعودة الجيش إلى ثكناته، وهي الخطوة التي رآها البعض انتصاراً للديمقراطية ضد "ديكتاتورية العسكر"، وهو في الحقيقة مطلب لا يخدم سوى القوى المضادة للثورة في المقام الأول، وعلى رأسها الاحتلال، للحيلولة دون تحقيق الثورة لأهدافها في استكمال خطوات الاستقلال، ولكن تحقيق رجال الثورة للأهداف التي قاموا من أجلها جعلت هذه الدعوات بلا قيمة، فقد احتمت الثورة بالجماهير حين التصقت بهم وحققت مطالبهم وكانت تعبيراً عن أحلامهم وآمالهم، كما أصبحت مصدر إلهامٍ لشعوب العالم الساعية للحرية والاستقلال، ولكن محاولات تشويه الانقلابات

طلقة تنوير 62: العسكر والديموقراطية في السياق العربي المعاصر

المجلة الثقافية للائحة القومي العربي... عدد 1 تموز 2019

- كلمة العدد: ديمقراطية المدنيين وديكتاتورية العسكر/ كريمة الروبي

- العرب والجيش علاقة تلازم/ بشار شخاترة

- مسألة المواطنة والديموقراطية في الدولة العربية المعاصرة/ إبراهيم علوش

- نبذة عن الدور التاريخي للأمازيغ في تعريب بلاد المغرب/ إبراهيم حرشاوي

- اللغة الأم أساس التنمية الشاملة- الجزء الثاني/ محمد عبد العظيم

- الصفحة الثقافية: سينما عبد اللطيف عبد الحميد/ طالب جميل

- قصيدة العدد: ريح الحنين/ مازن الصالح

- رسم العدد

لمتابعتنا انظر:

لمتابعتنا على فيسبوك، ابحث عن:
لائحة القومي العربي/ الصفحة الرسمية

روابط صديقة:
موقع الصوت العربي الحر
www.freearabvoice.org

راسلنا على:
arab.nationalist.moderator@gmail.com

لائحة القومي العربي

العدد رقم (62) صدر في 1 تموز عام 2019 للميلاد

العسكرية الرافضة للاستعمار لم تنتهِ بل أصبحت كلمةُ انقلاب كلمةً سيئة السمعة يهرب الجميع من تهمة الانتماء إليها وهي في الحقيقة كلمة تعني الإزاحة المفاجئة للسلطة القائمة على يد مجموعة تنتمي لمؤسسات الدولة، وحيث أن الجيش هو المؤسسة الأقوى فعادة هي التي تقوم بالانقلاب الذي يتحول لثورة إذا حقق أهدافاً تعني بمصالح الأغلبية، ومع ذلك تم إلصاق كلمة الانقلاب بالديكتاتورية بالجيش (العسكر) حين استطاعت تلك الانقلابات تهديد مصالح الدول الاستعمارية.

فالانقلابات العسكرية تصبح سيئة السمعة إذا ما كانت ضد الغرب ومصالحه، أما إذا قامت ضد أنظمة وطنية حتى وإن كانت قد وصلت للسلطة بالطرق الديمقراطية السليمة فإنها تسمى "ثورات" ويتم الثناء عليها ودعمها، فقد دعم الغرب الانقلاب على باتريس لومومبا (1925-1961) أول رئيس وزراء منتخب في تاريخ الكونغو وقائد استقلالها عن الاحتلال البلجيكي، بل تم اغتياله وتقطيع جثته وإذابتها في حمض الكبريتيك وذلك بعد عامٍ واحدٍ من توليه الحكم (حيث كان منصب رئيس الوزراء هو المتحكمَ في شؤون البلاد ومنصبُ الرئيس شرفياً) وذلك لخطورة وجوده على مصالحهم في الكونغو، مثل تلك الانقلابات لا يتم تشويهها على الرغم من أنها ضد نظام جاء بإرادة شعبية، وما يحدث اليوم في فنزويلا ضد رئيسها المنتخب نيكولاس مادورو لخير شاهدٍ على ذلك، حيث يتم علناً دعم الانقلاب عليه على الرغم من أنه رئيس مدني شرعي من أبناء الشعب جاء بانتخابات ديمقراطية.

كما أصبحت كلمة ديكتاتورية مقترنة بالأنظمة الرافضة للتبعية حتى وإن كانت تطبق حكماً أكثر ديمقراطية من غيرها من الأنظمة التابعة التي لا تتم مهاجمتها ووصفها بالديكتاتورية، ألم يصل لحكم إمارة قَطر من جاء بانقلاب على أبيه ومع ذلك لم يرفضْ الغرب هذا الانقلاب؟ إن من كان يتوقع حراكاً ثورياً في الوطن العربي، كان ماثلاً أمامه نموذج أنظمة الخليج ذات الحكم الوراثي والتي لا يعرف بعضها طريق صناديق الاقتراع، ولكن ما حدث أن تلك الحراكات (الثورية) جاءت إما بمباركة وتأييد أو توجيه ودعم غربي، فلم تمسْ الأنظمة التابعة لها حتى وإن كانت تمارس قمة الديكتاتورية متمثلة في الحكم حكماً مطلقاً لأسرة تتوارثه من دون أدنى مشاركة للشعب، بل والأدهى من ذلك أن تلك الأنظمة هي من كانت تقود وتدعم حراكات (ثورية) باسم الحرية ضد أنظمة جمهورية أكثر ديمقراطية وتمثيلاً لشعوبها.

لقد استطاع الغرب فرض مصطلحاته وتوجهاته التي تعبر عن مصالحه معتمداً على جيلٍ من الثوراويين الجدد الذين يسيرون خلفها كالقطيع المنوم مغناطيسياً من دون أدنى تفكير، ليحولوها إلى تابوهات ممنوع الاقتراب منها أو حتى محاولة شرح أوجه القصور في فهمها. إن الديموقراطية الحقيقية لا تعني الحكم باسم الشعب فحسب، بل تعني توجيه السياسات بما يخدم مصلحة الأمة على المدى البعيد، فالحفاظ على السيادة والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية هو جوهر الديموقراطية وأساسها، أما الاكتفاء بواجهات ديموقراطية تحركها قلة مرتبطة بأصابع خارجية فليس أكثر من قناع ديموقراطي لديكتاتورية أخبث من أي ديكتاتورية يمكن أن ينتقدها الغرب والليبراليون. إن العسكر الذين يمنعون البلد من التفكك والانهيار، والذين يحولون دون هيمنة التكفير والإرهاب على العقل والإنسان والمجتمع، هم موضوعياً أكثر ديموقراطيةً من الليبراليين الذين يروجون "لمظلومية" التكفيريين كما تفعل مثلاً

العدد رقم (62) صدر في 1 تموز عام 2019 للميلاد

بعض منظمات حقوق الإنسان إذ تدين حملة الجيش العربي السوري لتحرير محافظة إدلب من الإرهاب التكفيري وعصاباته بذريعة الخوف على المدنيين الذين يتخذهم التكفيريون دروعاً بشرية لممارسة إرهابهم الدموي. كذلك يمكن اعتبار أي هجوم على الجيش المصري عوناً معنوياً وسياسياً للإرهابيين في سيناء وغيرها ممن يهدفون لتكرار ما فعلوه في ليبيا وسورية والعراق في مصر لولا تضحيات الجيش المصري وعينه الساهرة على أمن الوطن. ويمكن أن نضيف أن التهجم على الجيش الجزائري وعلى محاولته منع تكرار تجربة "الربيع العربي" المدمرة في الجزائر هو دعمٌ مباشرٌ لمشروع عدواني متقنع بالديموقراطية ضد الشعب الجزائري والأمة العربية جمعاء.

أن تكون ديموقراطياً يعني أن تدافع عن مصلحة الأمة العربية وحقها في التقدم والوحدة والاستقلال عن الهيمنة الخارجية، وأن تجد لها مكاناً تحت الشمس بين الأمم الراقية المتقدمة، وليس مقياس الديموقراطية هو نيل شهادة حسن سلوك من دول ومنظمات ومرجعيات أثبتت تاريخياً عداءها المطبق لكل قضايانا العربية ولكل قضايا التحرر حول العالم.

العرب والجيش علاقة تلازم

بشار شخاترة

منذ أطلت مؤامرة "الربيع العربي" برأسها حتى كانت الهجمة على الجيوش العربية ضمن مرماها تصوب سهامها بشكلٍ خبيثٍ وبطريقةٍ ممنهجة. تقاطعت في سياق هذا الهجوم قوى يفترض أنها لا يجمعها رابط، فالقوى الليبرالية والإسلاموية كانت تقتنص الفرص في أي مناسبة مطالبةً بتحييد (العسكر) عن التجاذبات والصراعات السياسية التي تتنازع الشارع العربي من لحظة انطلاق شرارة المؤامرة على الأمة العربية مستهدفةً وحدة نسيجها الاجتماعي وثوابتها التاريخية إذ لطالما كانت وحدة أبناء الأمة العربية والصراع مع الصهيونية وأعوانها وأذنابها تشكل حجر زاوية في مخيلة ووجدان ووعي الأغلبية الساحقة من أبناء العروبة.

لقد أعمل معول الهدم في نسيج الوعي الجمعي العربي، وبما أن الجيوش العربية كانت تشكل ضماناً لوحدة البنية القُطرية العربية وصمامَ أمانٍ في وجه الدعوات المتتالية لاصطناع هويات بالية، لذلك كانت مراكز التمويل الأجنبي التابعة للغرب والقوى الإسلاموية تصب جام غضبها على الجيوش، بدواعي الديمقراطية وحرية العمل السياسي وعدم عسكرة المجتمع والدولة، وبدواعي استنزاف المؤسسة العسكرية للموارد الاقتصادية فيما لا طائل منه، والخيال لدى هؤلاء ينطلق في فضاء من العهر السياسي الذي يتبنى دعوات المؤسسات المالية الدولية بضرورة تقليص عديد الجيوش، والانفتاح على آفاق السلام مع الكيان الصهيوني باعتباره مما يبرر تقليص النفقات على الجيوش وتحويل الأموال إلى قطاعات التنمية الاقتصادية وتوجيهها نحو مستحقيها من الفقراء، دون أن يكون هناك الطلب ذاته من الكيان الذي تتعاظم ميزانياته العسكرية، مع التأكيد على أن "مشاريع السلام" لم تكن الا مشاريع استسلام وتفريط، وخيانة لحقوق الأمة وثوابتها.

العدد رقم (62) صدر في 1 تموز عام 2019 للميلاد

إن تاريخ الصراعات الأوروبية على سبيل المثال كان يتلوها دائماً معاهدات سلام تفرض بموجبه القوى المنتصرة على المهزومين تقليص قواتهم المسلحة، والاقتصار على قوى لحفظ الأمن الداخلي، ومنع المهزوم من امتلاك الأسلحة الهجومية ومنع التصنيع العسكري معطيةً للمنتصر الحق بمراقبة كل ما يتعلق بجيش المهزومين، هذه القواعد أصبحت علامةً من علامات الهيمنة الإمبريالية على الشعوب، ولا أدل من ذلك أنهم ما زالوا يطبقون وبرقابة صارمة هذه الشروط على ألمانيا واليابان.

محاولات النيل من الجيش في الواقع العربي تأتي من أبواب مختلفة، فمنها مثلاً النعي أن الجيوش يجب أن تبقى في ثكناتها بعيداً عن السياسة وأن تخضع للقيادة السياسية على غرار الجيوش الغربية المحترفة، وينسى هؤلاء أن طامة الجيوش الغربية أكبر مما يعتقدون، وأن مجرد خضوع المؤسسات العسكرية للمؤسسة السياسية ليس عنوان التقدم أو الديمقراطية كما يتغنى الكثير من العرب بذلك، فتعمى أعينهم عن الامتطاء الذي تمارسه السياسة الغربية على جيوشها وشعوبها وتجنيد الجيوش والشعوب في حروبٍ كلفتهم الكثير خدمةً لرأس المال، فكانت تلك الجيوش عبارة عن وقود وأداة لتحقيق الطموحات المالية للشركات وهذا ليس بسر، ولكن الرأسمالية منذ هيمنت على العالم الغربي بعد انتصارها على الكنيسة والإقطاع تعلمت أن ترسخ استمرار حكمها بإعطاء الشعوب ما تعتقد تلك الشعوب أنها تمتلكه وهو السلطة بالاقتراع لتأخذها منها صباح اليوم التالي للانتخابات بتتويج قوى وأحزاب في موقع السلطة مرتبطة بالقوى الرأسمالية، لذلك فإن الجيش في واقعنا العربي إذا مارس الانقلاب فقد مارسه مرات كثيرة في وجه الهيمنة الغربية، وانتقاماً من تلك الأنظمة التي تآمرت على فلسطين، فهناك مساحات كبيرة ومشرقة لمؤسسة الجيش في الواقع العربي.

إن مفهوم الجيش ينصرف إلى تلك المجموعة التي تعمل وفق نظام شديد الصرامة والانضباط فيما يسمى بالضبط والربط العسكري، والتراتبية القيادية والتبعية والانقياد من قبل الأقل رتبةً إلى الأعلى رتبةً تحت قيادة واحدة، وتمتاز بامتلاكها لعناصر القوة المادية المتمثلة بالأسلحة المتنوعة براً وبحراً وجواً ومن مختلف الصنوف مضافاً اليها التدريب العالي وتوزيع المهام بين أفرادها ويوكل لها مهمة سامية هي الدفاع عن حدود الوطن من أي معتدٍ، إن هذه الميزات التي تمتاز بها الجيوش تجعل منها كتلةً صلبةً ومتماسكةً حكماً، نظراً لتطبيقها للنظام والتدريب والانضباط، ويجعل منها رقماً مهماً وصعباً في المعادلات الداخلية والخارجية للدولة، ونظراً لطبيعة مهمتها التاريخية بالدفاع عن حياض الوطن، فإن ذلك يجعل من الجيش كتلة أخلاقية بالضرورة وذلك نابعٌ من مشروعية الهدف الذي تحمله، ومن النظرة السامية من لدن المجتمع للمؤسسة العسكرية.

وفي إطار المفهوم الأخلاقي لفكرة الجيش وعلى قاعدة مشروعية احتكار الدولة للسلطة يمكن التفريق بين صيغتين لمفهوم الاحتكار: احتكار القوة واحتكار العنف، والخلط بين هاتين الصيغتين كان المنفذ المفضل لدى الليبرالية ومن خلفها الإمبريالية وكذلك للرجعية السياسية العربية والدينية معاً للهجوم على مؤسسة الجيش في الواقع العربي كرمزٍ وقيمةٍ ومدلولٍ وطني، ونجمل الفرق بينهما بما يلي:

أولاً – احتكار القوة. ويعني أن القوة يجب أن تبقى في يد جهة واحدة ويمتنع على غيرها امتلاكها، وهذه الجهة بالضرورة هي الجيش نظراً لدورها الوطني، وبالتالي فان أي قوة غيرها تصبح غير شرعية، والسماح بكسر قاعدة احتكار القوة يفضي إلى نتائج وخيمة تهدد وحدة واستقلال الوطن.

(ونفتح قوساً هنا لنشير للقوى الرديفة للجيش، مثل قوات الدفاع الوطني في سورية، أو حزب الله في لبنان، وهي قوى رديفة للجيش، لا مناوئة له، لا سيما في ظروف الحرب الكونية على سورية في السنوات الفائتة، وفي ظروف لبنان الخاصة، التي جعلت خوض حرب تحرير لجنوب لبنان من الاحتلال الصهيوني تتطلب قوى غير رسمية لكي لا يتحمل كل لبنان وزرها، ولأن الانقسامات العامودية اللبنانية جعلت من دخول الجيش اللبناني حرباً لتحرير الجنوب مفتقداً للإجماع الوطني، وهي الظروف اللبنانية ذاتها التي جعلت من بقاء مثل هذه القوى غير رسمية، ولكن في تآلف مع الجيش والشعب، في مثلث الشعب والجيش والمقاومة، ضرورة حيوية كقوة ردع للكيان الصهيوني على مستوى الإقليم، لا لبنان وحده).

العدد رقم (62) صدر في 1 تموز عام 2019 للميلاد

ثانياً – احتكار العنف. ويعني أن صلاحية استخدام العنف هو حق من حقوق الدولة لبسط سلطتها ونفوذها في إطار تطبيقها للقانون وإنفاذها لأحكامه، وهي ضمن هذا الفهم مقبولة، ويندرج ضمن ممارسات الدولة لسلطاتها تقنين العنف الداخلي حفظاً للأمن والنظام، إلا أن تجاوز هذه القاعدة بالتضييق على حريات المجتمع وحقوقه، وتحول حالة العنف المقنن إلى استبدادٍ نتيجة غياب المحاسبة والرقابة، وتطور الحالة إلى فسادٍ واستغلالٍ للسلطة بحماية من القانون وذلك باحتكار العنف، نقول أن هذا النوع من الاحتكار لمفردات السلطة تمارسه السلطة بواسطة أجهزة الشرطة والمخابرات، مع بقاء المؤسسة العسكرية بمعزل عن التورط في تلك الدهاليز، حيث تفضل السلطة السياسية استخدام أذرعها الأمنية نظراً لطبيعة تنظيمها وبنيتها، ونظراً لطبيعة الجيش التي لا تنسجم مع العمل الأمني والشرطي. وهذا الوصف ينطبق على الأغلبية الساحقة من الجيوش ومنها الجيوش العربية.

إن احتكار القوة يختلف كلياً عن احتكار العنف، فاحتكار القوة الغاية منه إبقاء جرس الإنذار أمام أية قوة معادية جاهزاً، وعادة ما لا يستخدم إلا في سياق صراع خارجي، أما احتكار العنف فهو احتكارٌ لا تتحقق الغاية منه إلا بممارسته، وتمارسه قوى اختصاصاتها وغاياتها تختلف عن اختصاص وغايات الجيوش، لذلك كانت الجيوش أبعد عن تلويث نفسها في خضم الصراعات السياسية الداخلية، وإذا حدث وأن انخرطت الجيوش في الصراع الداخلي فإن توصيف حالة الصراع حينها يتجاوز مفهوم التجاذبات السياسية إلى تهديد البلاد وسلامة أراضيها، وذلك لتجاوز حالة الصراع الداخلي قوانين الصراع السياسي المألوفة إلى تعاظم قوة طرف آخر غير الجيش لحدود القوة التي تحكمها قاعدة احتكار القوة، وتبقى مهمة الجيش في هذه الحالة في إطار احتكار القوة وليست ممارسة لقاعدة احتكار العنف.

إن خلط المفاهيم الذي يتعمده الإعلام الغربي والرجعي يوظف من أجل مهاجمة الجيوش العربية بذرائع استخدامها العنف ضد شعوبها وبعسكرة المجتمع وهيمنة العسكر على السياسة والزعم أن مهمة تلك الجيوش فقط تنفيذ الانقلابات وقمع الشعوب، والحقيقة أن هذه الدعاية تم الترويج لها ضد الجيش العراقي قبل الاحتلال والجيش السوري وكذلك الجيش المصري تحت بند «يسقط حكم العسكر» وحالياً هناك الحملة المستعرة على الجيش الجزائري، بحيث عملت الدعاية العالمية على تهشيم الصورة السامية للجيش في مخيلة الشعب، وحرضت على مهاجمة مؤسسة الجيش تحت شعار المطالبة بالحرية، لنرى أن كثيراً من المضللين عملوا على تقويض أمن وطنهم وسلمهم الاجتماعي بغباء أحياناً وبتقصد أحياناً أخرى، وبمنطق الأشياء فإن تفكيك بنية الدولة والنسيج الاجتماعي يندرج تحت بند تأمين سلامة الوطن التي يضطلع بها الجيش وإذا ما كانت الهجمة منظمة وتديرها وتمولها أيدٍ خارجية وتعاظم شأنها فإن استخدام القوة المناسبة من قبل الجيش تصبح مبررة ومشروعة، ولا يمكن حشرها في زاوية القمع السياسي أو القمع من أجل حماية الفساد واستغلال السلطة والاستبداد الذي تمارسه أجهزة الأمن عادة.

إذا كان يصح القول بأن جل هذه الجيوش عملت على حماية واقع التجزئة، فإنه يصح أيضاً القول أنها وقفت في وجه التفكك للاقطار العربية، فالمثال العراقي الذي طبقت القيود الصارمة عليه بقسوة لم تستثن حتى أقلام الرصاص خشية أن تستعمل في التصنيع الحربي، حيث أنهك الجيش العراقي بسبب الحصار الطويل كمقدمة لغزو العراق واحتلاله ليفضي إلى عراقٍ ممزقٍ ضعيفٍ تتجاذبه قوى طائفية يوشك فيها على التفكك. إن المثال العراقي صارخ على محورية الجيش في واقعنا العربي، فبدون هذه القوة ينفرط عقد أي وطن وتتجاذبه الصراعات المدمرة، فلم تكن مصادفةً أن أول قرار اتخذه بريمر هو حل الجيش العراقي.

العدد رقم (62) صدر في 1 تموز عام 2019 للميلاد

ومن الظلم للجيوش في واقعنا العربي تحميلها عبء واقع أمتنا المزري، فأمتنا ورثت التخلف والجهل والأمية والفقر في كل شيء عن الدولة العثمانية التي دمرت حياتنا الاجتماعية والعقلية والنفسية والاقتصادية والقانونية جراء تخلف العثمانيين واستبدادهم وعنصريتهم، وأمام هذا الواقع استكملت مسيرة التدمير الممنهج على يد الاستعمار الأوروبي الذي فصل أجزاء الأمة عن بعضها، وخلق كيانات سياسية هزيلة في أغلبها.

ولنلقي الضوء أكثر على أثر الجيش في الواقع العربي، خصوصاً في غياب الدولة العربية كون الأقطار العربية كانت تخضع للاستعمار العثماني وكانت على هامش الاهتمام، ولم يكن يعني العثمانيين سوى جمع الضرائب من الولايات العربية وتجنيد العرب في حروبهم، حيث انبثقت في سياق هذا الوضع لأول مرة دولة عربية في مصر على يد محمد علي باشا وذلك منذ انهيار الدولة العربية بعد العصر العباسي وبعد هيمنة الأتراك على البلاد العربية تباعاً، لقد بدأ محمد علي من مصر مستفيداً من تماسكها الاجتماعي ومن مواردها الاقتصادية ومن البنى الادارية المتخلفة لدولة المماليك، وبالنظر إلى تخلف البنية الاقتصادية بالمجمل في مصر حينها ولأن الوقت لا يتسع للعمل على الإنطلاق في مشاريع التنمية الاقتصادية التي تحمل الدولة، وخصوصاً في سياق التهديدات المتتالية التي واجهت محمد علي من قبل المماليك، فقد شرع ببناء الجيش وتوسعته والانفاق عليه سائراً في عدة خطوط متوازية أولها إلغاء حصريته في غير المصريين في التجنيد في الجيش علماً أن الكثير من المصريين وأغلبهم من الفلاحين لم يكن متحمساً للانضواء في لواء الجيش لعدم رغبتهم في الذهاب إلى الحرب ولحاجتهم إلى قوى أبنائهم للعمل في الفلاحة، ولكن سرعان ما اقتنع المصريون بأهمية الجيش حيث شعروا لأول مرة بأهمية خاصة نتيجة عملهم في الجيش، خصوصاً بعد أن بدأوا يحصلون على رواتب منتظمة وكذلك حصولهم على مرتبة اجتماعية بين الناس وحصولهم على التعليم في صفوف الجيش، وانفتاحهم على العلوم العسكرية والتدريب على السلاح المتطور، وهذا تم بالاستفادة من خبرات الضباط الفرنسيين من بقايا جيش نابليون، ونظراً لما لحق فرنسا نتيجة تسويات الحروب النابليونية فقد اهتمت فرنسا بتزويد الجيش المصري بالسلاح والتدريب فبني الجيش وسلح وفقاً للنظام الفرنسي، إلا أن محمد علي لم يكن ليتوقف هنا فقد أدرك أن الاعتماد على الخارج لتسليح الجيش يبقيه رهينةً، فافتتح المصانع الحربية، من صناعة المدافع من مختلف الأعيرة إلى صناعة البنادق والبارود والذخائر إلى أحواض بناء السفن، إلى التوسع في إنشاء المدارس الحربية والتوسع في التجنيد، ونشأت على هامش الصناعة العسكرية صناعات وخدمات مساندة من التموين إلى الطبابة والتمريض والمستشفيات، وعلى هامشها إنشاء المدارس المعنية بتدريس الطب والتمريض، حتى غدا الجيش المصري في عهد محمد علي قوة ضاربة يحسب حسابها.

لقد شكلت محورية الجيش المصري في عهد محمد علي نواة تطور مصر على باقي الصعد في الثقافة والأدب وانتشار الطباعة والمسرح، فلا غرو أن مصر سبقت باقي الأقطار العربية وذلك من آثار حقبة محمد علي وما تلاها، لقد كان الجيش المصري هو الحامل لنهضة مصر، والحقيقة أنها تجربة جديرة أن تعاد قراءتها من جديد، فعلى هامش الجيش بدأت الدولة المصرية تتطور إلى الدولة النواة في مشروع توحيد الأمة العربية، وكانت مبشرةً بان تكون بروسيا العرب، وقد نجحت فعلاً في ذلك بعد ضم السودان وإخضاع الجزيرة والقضاء على الوهابيين عملاء بريطانيا، والانطلاق إلى الشام وهزيمة بريطانيا نفسها وخروجها المذل بعد هزيمتها في معركة رشيد.

إن الافتقاد المزمن لبنية الدولة والتخلف الاقتصادي وتعمق النزعات التفكيكية وبروز الرجعيات الدينية في الواقع العربي الراهن يحتاج أكثر بكثير من أحلام الحرية والديمقراطية التي يتغنى بها الليبراليون، وأكثر بكثير من أحلام الإسلامويين عن الخلافة والعودة إلى الدين، وهذا الواقع المستعصي يحتاج إلى عنصري القوة والنظام، وهاتان تتوافر عليهما الجيوش وباحتراف. فإذا توفرت لهما القيادة السديدة فإن تجربة محمد علي درسٌ لنا كعرب للانطلاق من وحيها والبناء على دروسها، كما كانت درساً للاستعمار الذي عمل بكل جهده على حصار تلك التجربة سواء على أرض الواقع أو في وجدان العرب بنعتها بالاستبداد والقمع، وكانت شروطهم على محمد علي تقليص الجيش والاستغناء عن الصناعة العسكرية والانكفاء سياسياً داخل حدود مصر، حتى عمل البريطانيون منذ احتلال مصر على تكريس النزعة القُطرية المصرية، والنزعة المشرقية، والنزعة الإسلاموية، وكل نزعة يمكن أن تخفف من قوة النزعة القومية العربية التي تسمح لمصر أن تتبوأ مكانتها الطبيعية في الوطن العربي وبالتالي العالم.

العدد رقم (62) صدر في 1 تموز عام 2019 للميلاد

فالجيش كمؤسسة متماسكة منظمة كانت ولا تزال قادرة على قطع الأشواط الطويلة بزمنٍ قصير، والانتقال بالدولة إلى مراتب عالية، لكن الضريبة لا بد من دفعها، ولا يتوهم أحدٌ أن الأمم التي تتربع على عرش الدنيا اليوم قد وصلت إلى مكانتها وهي مرتاحة من دون أن تبذل التضحيات الجسام وأن تتكبد الأثمان الكبيرة من أجل رفعتها، وإذا كان البرجوازية تاريخياً قد وحدت ترابها القومي ونهضت اقتصادياً بمجتمعها، فان انتظارنا لنشوء البرجوازية العربية قد تطول معه المسافة وينقطع معه النفس، لنقول إن المهام الوحدوية والنهضوية لبرجوازيتنا المنتظرة قد تتحقق على يد الجيش، فنجاح التجربة قابل للتحقق، وقد تكررت تجربة محمد علي في العهد الناصري عندما استعاد الجيش مصر من كبوتها.

إننا في سياق هذا المقال نؤكد على كلمة حق يجب أن تقال بحق الجيش في واقعنا العربي، وإننا نؤكد في سياق هذا المقال أيضاً على نظرة الأمل لتغيير واقعنا مستفيدين من فائض القوة لدى مؤسسة الجيش لهزيمة القوى السياسية العميلة، كما نؤكد على أن هذا المقال دعوة برسم الجيوش العربية للانحياز إلى ثوابت الأمة العربية والعمل على تقصير المسافة والالتحام في معركة التوحد مع بعضها وإسناد بعضها وإسناد سورية التي يخوض جيشها معركة من أهم معارك الأمة العربية خلال هذا العقد من الزمن، لنقول للمؤسسة العسكرية العربية جربونا بانحيازكم لقضايا أمتنا وستجدون الشعب من حولكم يحتضنكم كما أن مهمتكم التاريخية هي الذود عنه.

مسألة المواطنة والديموقراطية في الدولة العربية المعاصرة

إبراهيم علوش

ولدت دولة التجزئة العربية لتبقى مأزومةً، لا سيما من حيث قدرة كل منها منفردة على حل معضلتي التنمية الاقتصادية والأمن القومي، وبالتالي من حيث قدرتها على حل المشكلة المعيشيةً للمواطن العربي أو الحفاظ على السيادة أو الاثنين معاً، كما عانت الدولة القُطرية العربية، فضلاً عن ذلك، من أزمة مشروعية سياسية، بصفتها دولاً أنشأها ورسم حدودها الاستعمار، ومن أزمة أخرى أكثر خطورةً من طريقة ولادتها تتمثل بقدرتها على تمثيل المجتمع الذي تحكمه تمثيلاً حقيقياً كونها إطاراً حداثياً لمجتمع شبه تقليدي ما قبل حداثي، لا تزال تحكمه مفاهيم الطائفة والعشيرة والجماعة العِرقية والجهة والمنطقة إلخ...، وبالتالي لم يحقق مفهوم المواطنة الذي تقوم الدول الحديثة على أساسه (انظر مقالتي في طلقة تنوير 58، "قراءة في أزمة الدولة القُطرية العربية").

وبمقدار ما وجدت حدود التجزئة لإعاقة النهوض القومي، أي بمقدار ما أسهمت الدولة القُطرية، بسبب حقيقة وجودها ذاته، باحتجاز مشروع النهضة القومية العربية، فإنها أخرت إمكانية نشوء مجتمع المواطنة، بمقدار ما فاقمت من مشكلة تمثيلها سياسياً لمجتمعها لتبدو كأنها شيءٌ خارجيٌ مفروضٌ عليه فرضاً، بدلاً من أن تكون تعبيراً سياسياً منبثقاً عنه.

وفي ظل مراوحة المجتمع العربي في دوامة مرحلة ما قبل المواطنة، أي مرحلة ما قبل الاندماج الذي أحدثته الثورة الصناعية وعصرا النهضة والتنوير ونشوء الدول القومية في أوروبا، والذي لا يمكن أن يحدثه إلا مشروعٌ نهضويٌ عربيٌ على غرار ما حاول إنجازه محمد علي باشا في مصر من النصف الأولى القرن التاسع عشر، وحاولت إنجازه الحركات القومية والتقدمية العربية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، فإن الشرخ بين الدولة القُطرية والمواطن العربي بات مرشحاً للاتساع لأن الوعاء والمضمون لم يكونا متناسبين أو منسجمين، لأن شرط نشوء الدولة الحديثة هو انحلال التكوينات الطائفية والعشائرية والعِرقية والجهوية في بوتقة المواطنة، وشرط نشوء دولة المواطنة هو حدوث تطور قاعدي اقتصادي-اجتماعي من تحت، إذا كانت الولادة طبيعية، كما حدث مع نشوء الدول القومية في أوروبا الغربية، أو قيام مشروع نهضوي من فوق، كما حدث مع بطرس الأكبر في روسيا أو مع الصين في القرن العشرين، وكما كاد يحدث مع محمد علي باشا في القرن التاسع عشر ومع القادة القوميين في القرن العشرين. ولا تسقط دولة المواطنة بالمظلات على المجتمعات التقليدية أو المجتمعات ذات التطور المحتجز، مثل المجتمع العربي الذي تمثل حدود التجزئة، إلى جانب الاحتلالات والهيمنة الخارجية، عائقاً أمام نهضته وتطوره الطبيعي، وبالتالي عائقاً أمام تبلور مفهوم المواطنة فيه.

العدد رقم (62) صدر في 1 تموز عام 2019 للميلاد

تبرز في ظل مثل هذه المعادلة عدة احتمالات لمصالحة الدولة القُطرية ذات الشكل الحداثي مع مضمونها وقاعدتها ما قبل الحداثية:

1) نشوء نظام "ديموقراطية الطوائف" على غرار ما أسسه الاستعمار الفرنسي في لبنان، أو نظام "ديموقراطية الطوائف والإثنيات" على غرار ما خلفه الاحتلال الأمريكي في العراق، وكما يبدو توجه الغرب إزاء إعادة تأسيس الأنظمة السياسية في الدول العربية تحت عنوان "الديموقراطية"، وهو نظام غير مستقر بطبيعته، ومرشح للانفجار كلما اختل ميزان القوى بين "المكونات" المجتمعية.
2) قيام أنظمة ملكية تستند إلى اللعب على التناقضات بين "المكونات" المجتمعية في ترسيخ حكمها وفي الظهور بمظهر المدافع عن البنية التقليدية للمجتمع، وهي اللعبة التي باتت تصطدم اليوم بمشروع تفكيك الدول المركزية في الوطن العربي تحت عناوين شتى.
3) محاولة الأنظمة الجمهورية في الوطن العربي مسايرة "المكونات" المجتمعية واستيعابها بوسائل شتى، ولو بالحد الأدنى، على حساب مبادئها الجمهورية والوطنية والقومية، في مسعى للحفاظ على الاستقرار الداخلي، ومنع توظيف بعض تلك "المكونات" سياسياً من قِبَل جهاتٍ خارجيةٍ إقليميةٍ ودوليةٍ.

العبرة هي أن تلك "المكونات"، الطائفية والعشائرية والجهوية والعِرقية إلخ...، لا تتكون من مواطنين ولاؤهم لوطن، بل من قوى اجتماعية هي من مخلفات مراحل تاريخية سابقة للحداثة، وبالتالي فإن طريقة تصويتها، لو أتيح لها التصويت بحرية، ستعكس انتماءاتها المنقسمة عامودياً على أسس ما دون وطنية، وستنظر للدولة كغنيمة، لا كمظلة للوطن، وستعتبر كل ما هو ضمن طائفتها أو عشيرتها أو حارتها أو جماعتها العِرقية إلخ... محرماً، وكل ما هو خارجها مستباحاً، وبالتالي فإن مجرد وجود مثل تلك الجماعات وجوداً وازناً كمرجعيات سياسية عليا للمواطنين يتنافى مع إمكانية قيام دولة مواطنة بالتعريف.

إن تكريس دور المرجعيات التقليدية للمجتمع، بموازاة محاولة إنتاج نخب مدنية تابعة توليها إدارة الدول التابعة واقتصاداتها، كان تاريخياً ديدن الاستعمار الأوروبي لأنها تشكل كابحاً أمام قيام مشروع نهضوي في البلدان المُستعمرة. بالمقابل لا يمكن أن يقوم المشروع النهضوي إلا على أساس فكرة الاندماج المجتمعي التام بين تلك "المكونات" في مفهوم المواطنة، ونلاحظ أن مراحل المد التحرري والقومي تتصف، فيما تتصف به، أنها تدفع المواطنين لأن يكونوا مواطنين، فوق روابط الطائفة والعشيرة والمنطقة والجهة والعِرق، أما في مراحل الجزر التحرري والقومي فإن مثل تلك الروابط تعود للبروز بقوة، وقد تتناسل إلى جانبها روابطُ أكثر سخافةً، ليبرالية إنسانوية معولمة الطابع، كتلك التي تروج لها المنظمات غير الحكومية الممولة أجنبياً.

لكنْ بمقدار ما تبرز الروابط ما قبل الوطنية والقومية، بمقدار ما تتفاقم مشكلة العلاقة بين "المواطن" والدولة في الأنظمة الجمهورية بالذات، أكثر منها في الأنظمة الملكية، لأن الأخيرة قامت جزئياً في كنف الاستعمار على قاعدة "استيعاب" البنية التقليدية للمجتمع وتعزيزها سياسياً، فيما قامت الثانية على تجاوز البنية التقليدية للمجتمع باتجاه مشروع وطني أو قومي. فإذا تقهقر ذلك المشروع بفعل عواملَ خارجيةٍ أو داخليةٍ أو الاثنين معاً، فإن ذلك يفرض على الأنظمة الجمهورية إما أن تحاول استيعاب البنية التقليدية ومراعاتها، وإما أن تصطدم معها، أو أن تجترح مزيجاً ما بين الأمرين، وهو ما يُعرض مشروعيتها الشعبية للتشكيك بجميع الأحوال.

العدد رقم (62) صدر في 1 تموز عام 2019 للميلاد

الحلقة المفقودة هنا تبقى تراجع المد الوطني والقومي، فإذا جاءت العاصفة الوهابية محمولةً على أجنحة البترودولار والدعم الإمبريالي منذ الحرب الباردة بين المنظومتين الرأسمالية والاشتراكية، فإن البنية التقليدية ذاتها تصبح عرضة لتأصيل أكثر رجعية وتخلفاً لا يعترف بالدولة الحديثة ولا بمؤسساتها ولا بالانتخابات والتداول والشفافية والحاكمية وإلى ما هنالك مما يروج له كمشاريع "إصلاح سياسي" للدولة القُطرية العربية، بالتالي فإن بديل التذابح الفصائلي والطائفي والعشائري والجهوي والعِرقي، إذا ما انهارت الدولة المركزية، قد يأتي كـ"مخلص" على شكل ظاهرة "طالبان" في أفغانستان، وفي مثل تلك الحالة فإن بديل "طالبان" يظل مجلس عشائري أعلى مثل "اللويا جيرغا"، لا دولة المواطنة الديموقراطية، لأن مشروع دولة المواطنة في أفغانستان قضت عليه البنية التقليدية الرجعية بدعمٍ إمبريالي، ولم يتمكن حتى التدخل السوفييتي من إنقاذه!

وواقع الحال أن تراجع المد الوطني والقومي هدد الدول العربية قاطبةً، وفتح الباب على مصراعيه لمشاريع الانفصال والتقسيم، ولبروز مشاريع "الإصلاح" المستوردة من الغرب المقنّعة بواجهة "ديموقراطية"، كبديل غير مستقر للدول المركزية، لأن ذلك يوفر أفضل الظروف لتظهير النخب التقليدية والكمبرادورية، من خلال المال السياسي والإعلام والدعم الخارجي، ولإعادة إنتاج التخلف العربي على نطاق أعمق وأوسع ومستدام "ديموقراطياً".

فليكن واضحاً أن كل ما سبق لا يجوز أن يصبح بأي شكلٍ من الأشكال ذريعةً للدفاع عن الفساد والانتهاكات والمظالم التي ترتكبها كل الأنظمة العربية بهذه الدرجة أو تلك، سوى أن البعض يفضل الحديث عنها في الدول العربية وغير العربية ذات النزعات الاستقلالية فحسب من دون غيرها! وحتى مناهضة هذا الفساد وتلك الانتهاكات والمظالم يفترض أن يجري، من منظور عروبي وتقدمي، باسم المواطنة وحقوقها، لا من منظور "مظلومية" هذا "المكون" المجتمعي أو ذاك والحاجة لتكريس حقوقه "دستورياً"! أما حسنو النية ممن يرون مدى تأزم الأنظمة في الدول العربية، فيطالبون بمشاريع "إصلاح" سياسي على النمط الغربي، من دون أن يلحظوا مدى تراجع مفهوم المواطنة في مجتمعنا العربي، ومن دون أن يربطوا مفهوم المواطنة بتحرر الوطن من التبعية للخارج ومن الاحتلالات والتخلف، ومن دون أن يلحظوا أن التجزئة العربية وجدت لتخلق مثل هذه الأزمات، فإنما يسهمون بـ"إصلاح" المنظومة السياسية العربية عن طريق تسليمها للبنية التقليدية والكمبرادورية ديموقراطياً، مع جرعة محسوبة من المعارضة البرلمانية والإعلامية من خارج ذلك الإطار لضرورات الإخراج السينمائي، لكن النتيجة رأيناها في العراق بعد الاحتلال، وفي تقسيم السودان والصومال، ومشروع تقسيم الجزائر الذي تعده القوى الانفصالية هناك.

"الجماهير"، بمعنى ذلك القسم من الجمهور المعبأ والمتفاعل سياسياً، مقابل الجمهور الخامل سياسياً والغارق في شأنه اليومي، بات موزعاً اليوم بين أحزاب وقوى البنية التقليدية، وأحزاب وقوى الإسلام السياسي، وأحزاب وقوى السلطة (مهما كانت)، ولم يعد في جزءٍ كبيرٍ منه (لن ندخل في نسبته المئوية) تلك الجماهير التي تهزها قضايا وطنية وقومية كبرى كما كانت عليه الحال في الخمسينيات والستينيات، بالرغم من إيماضاتٍ شتى ليست نادرة تحرك الأمل بإمكانية عودة شعبنا العربي إلى رشده، وهو الرهان الذي لا يمكن أن يفقده أي مناضل في النهاية، إنما ثبت من "الربيع العربي" و"الثورات الملونة" حول العالم أن الحراكات الشعبية ليست دوماً على حق... وللمزيد حول هذه النقطة انظر مادة "الحراك الشعبي ليس دوماً على حق" في هذا الرابط:

http://www.freearabvoice.org/?p=5839

العدد رقم (62) صدر في 1 تموز عام 2019 للميلاد

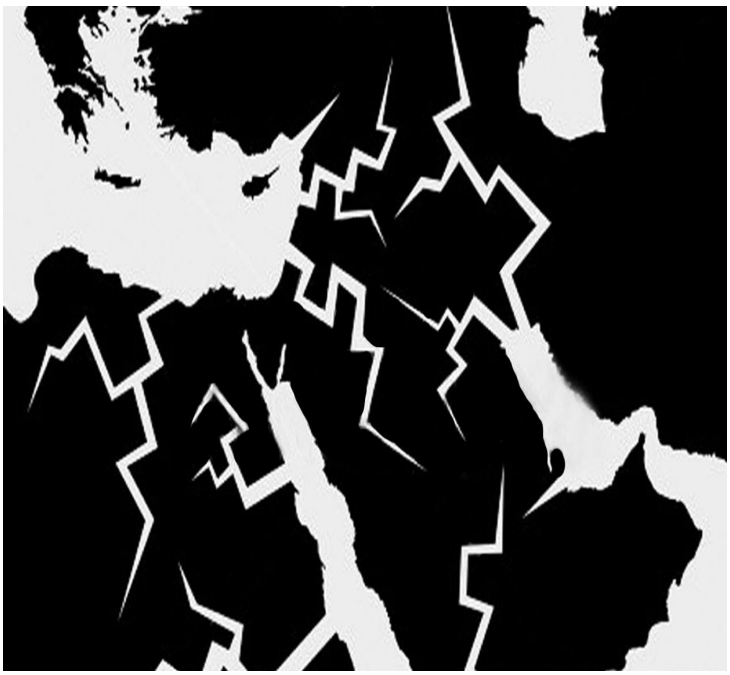

الانتليجنسيا، أي شريحة المثقفين الثوريين، التي يفترض أن تكون رافعة الوعي الوطني والقومي والتقدمي في صفوف الجماهير، بات جزءٌ كبيرٌ منها (لن ندخل في نسبته المئوية أيضاً) موزعاً بين السلطة من جهة، والتغريب والليبرالية من جهةٍ أخرى، ويلعب جزؤه الليبرالي المتغرب دوراً فعالاً باختراق شريحة الشباب برعاية غربية فعّالة، وهو ما يرشح الموجة الليبرالية التغريبية لأن تكون الموجة القادمة بعد أفول الموجة الوهابية التكفيرية إذا استمرت الحال على ما هي عليه حالياً. ولا ننفي وجود أفراد وجماعات من المثقفين من خارج هذين اللونين، لكنها منحسرة عدداً وتأثيراً، ومن المؤكد أنها لا تعيش أبهى حالاتها هذه الأيام.

ثمة عوامل كثيرة لتراجع المد الوطني والقومي سبق أن عالجها عددٌ من كتاب "طلقة تنوير" في مواضع أخرى، ولسنا بصدد تكرارها هنا، وما إذا كان السبب خارجياً، أي هزيمتها في المواجهة مع قوى محلية وإقليمية ودولية معادية، أم كان السبب داخلياً، أي أخطاؤها وصراعاتها، أم الاثنين معاً، ولن ندخل في الحالة المؤسفة لقوى وأحزاب التيار القومي العربي اليوم، ولكن نرى أن إعادة إحياء الوعي الوطني والقومي من خلال المثقفين العروبيين، وإعادة إنتاج التيار القومي العربي في الشارع العربي من خلال المناضلين القوميين، هو الأمل الوحيد لأمتنا العربية في المحصلة لتحقيق مشروعها الوحدوي التحرري النهضوي، ولا بد لنا أن لا نكل ولا نمل في السعي لتحقيق هذا الهدف المزدوج المتكامل: إعادة إنتاج الوعي الوطني والقومي، وإعادة إنتاج التيار القومي في الشارع، والمحاولة والتفكير واختبار استراتيجياتنا في الميدان العملي إلى ما لا نهاية حتى يتحقق هذا الهدف، فهذا لا مناص منه من أجل خلاص أمتنا...

لكنْ في ضوء مشاريع التفكيك وتفاقم الانقسامات العامودية ومحاولة دسترتها وتغليفها "ديموقراطياً" بدعمٍ من الغرب، كيف نستطيع في هذه المرحلة التاريخية أن نوقف التدهور الانقسامي المرشح للتفاقم الذي رأينا أثره عيانياً في عددٍ من الدول العربية؟

من المؤكد أن كل ما سبق لا يعني رفض أي مشروع "إصلاحي" بغض النظر، لا سيما مشاريع الإصلاح الإداري أو محاربة الفساد أو الدفاع عن حقوق المواطنة التي يمكن أن تقوي الدول في مواجهة مشاريع تفكيكها، وقد كتبت في مقالة "الحراك الشعبي ليس دوماً على حق":

"من البديهي طبعاً أن مبدأ محاربة الفساد والاستبداد ليس هو المرفوض، ومن البديهي أن من حق الناس أن يحتجوا على المظالم التي يتعرضون لها، وهذا أمر طبيعي ولا يستطيع أحد أن يمنعهم منه، لكن الموقف من مثل هذه الاحتجاجات يفترض أن يحتكم بالحد الأدنى لشرطين أساسيين: 1) أن لا يكون مثل ذلك الحراك مرتبطاً بأجندات وقوى خارجية، 2) أن يكون محكوماً بسقف استقلال الوطن وبالتالي أن يكون مناهضاً للإمبريالية والصهيونية.
وما عدا ذلك، فإن من يطرح مشروع تغيير أي نظام يجب أن يثبت أنه أفضل منه بالمقاييس الوطنية والقومية أولاً، وبمقاييس النزاهة واتساع الصدر ثانياً، وإلا فكفوا عن تدمير البلاد..."

إنما عدم تأييد الحراك المدمرة للدول العربية لا يكفي، وفي ظل تراجع المد الوطني والقومي (الذي نراهن أنه لن يبقى متراجعاً)، وسيادة المنطق التقليدي (التقسيمي موضوعياً) أو الإسلاموي أو الليبرالي التغريبي، المودي كله إلى دسترة تفكيك المجتمع والدول العربية وزعزعة استقرارها "ديموقراطياً"، فإن قوة واحدة في المجتمع العربي تبقى ضمانة شيء من التماسك، وهذه القوة هي: الجيوش العربية.

العدد رقم (62) صدر في 1 تموز عام 2019 للميلاد

وقد سبق أن كتبت في 11/4/2019 على صفحتي على فيسبوك:
" تثبت الجيوش العربية، في ظروف التراجع القومي، أنها شبكة أمان في مجتمع عربي يتنازعه التشظي واللبرلة والتكفير والأدوات الخارجية..".

ذلك أن لها، كأكبر كتلة منظمة ومندمجة في مجتمع غير منظم وغير مندمج، ولما ينجزْ مشروعه النهضوي بعد، تأثيراً انصهارياً مكوّراً، وهي تصبح مستهدفة في ظل مشاريع التفكيك بالضرورة، ومن ذلك تقوية القوى الشرطية والأمنية على حسابها، وتحويل أي دور سياسي للجيش إلى تهمة، لكي يخلو الجو لدعاة التفكيك والحروب الأهلية... ففي العالم الثالث عموماً، وفي الوطن العربي خصوصاً، الجيش عامل استقرار موضوعياً في مثل الظروف التي نعيشها.

من البديهي أن ما سبق ليس شيكاً على بياض لكل ما يمكن أن يقوم به كل جيش عربي، لا سيما ما يمكن أن تزجه فيه قيادات نظامه السياسية من مغامرات لمصلحة الرجعية العربية، كما تم مثلاً زج الجيش السوداني في العدوان على اليمن، لكن هذا ليس المقياس العام للجيوش العربية المستهدفة مباشرةً أو بشكلٍ غير مباشر، كما حدث في العراق وليبيا، أو كما حدث في سورية، وقد كان لصمود الجيش العربي السوري دورٌ جوهري في حماية سورية من التقسيم، أو كما يحدث في محاولة استهداف الجيش الجزائري إعلامياً بعد أن خاض معركة مظفرة ضد الإرهاب التكفيري في العشرية السوداء.

العبرة هي أن صمام الأمان الحالي في المجتمع العربي هو اضطلاع الجيش بدور سياسي، مباشر أو غير مباشر، في مواجهة مشاريع الشرذمة والتفكيك وتفجير البلاد من الداخل، لأنه الكتلة الاجتماعية-السياسية الأكثر تماسكاً وتنظيماً، وبالتالي الأكثر قدرة على لعب مثل هذا الدور لا في مواجهة التكفير أو دسترة "التفكيك" السياسي والاجتماعي فحسب، بل في مواجهة التيارات الإسلاموية المنظمة، وفي مواجهة مشاريع إضعاف الجيوش العربية ذاتها واستهدافها كمقدمة لتفكيك البلدان العربية، أو كنتيجة لها، كما في قرار الاحتلال الأمريكي حل الجيش العراقي.

نبذة عن الدور التاريخي للأمازيغ في تعريب بلاد المغرب

إبراهيم حرشاوي

تُحاول الحركة الأمازيغية المعروفة بتوجهها المعادي للحضارة العربية-الإسلامية أن تروج سرديّة أطلقتها المدرسة الأنثروبولوجية الاستعمارية إبان الإحتلال الفرنسي لِقِرَاءة التاريخ العربي- الإسلامي في مِنطَقة المغرب العربي. وتهدف هذه السردية إلى نشر وعي هوياتي يعتبر الفتح العربي- الإسلامي للمغرب العربي غزواً استعمارياً لِموطن الأمازيغ. ويتمحور خطابها بالدّرجة الأولى حول أحداث التمرّد والرّدة التي شهدتها عدد مناطق في المغرب الأوسط والأقصى عقب رفض بعض القبائل الأمَازيغية السياسة الأمَوِيّة، وهي الأحداث التي تطلق عليها الهستوغرافيا الغربية تعبير "ثورة البربر". ويتعمّد مروجو هذا الخطاب على وضع تلك الأحداث في إطار معادلة إثنية يُصوّر فيها الأمازيغي كإنسان حر يواجه بشجاعة الجحافل الظلامية القادمة من الجزيرة العربية، مع التغييب الكامل لأي عامل سياسي أوعقائدي أو جُغْرَافي أو أنثروبولوجي في قراءة مجريات تِلْكَ الأحدَاث داخل سياقها التاريخي.

ويُمكِن مِن زاوية سيرورة انتشار الإسلام داخل المشرق العربي تفنيد أطروحة المدرسة الأنثربولوجية الاستعمارية بِسُهولَة عندما يتم التأكيد على أنَّ ظاهِرة الردة أومعارضة الحكم الأموي ليست فَرِيدَة أو خَاصة بِالأمَازيغ. فَعِندَمَا نَقْرأ عَن ردة بَعْض القبائل الأمازيغية في بلاد المغرب عقب الفتح الإسلامي فلا ينبغي إطلاقاً مقاربة وتفسير هذه الحقبة عبر إضفاء العامل القومي على المجتمع القبلي المغاربي الذي كان وقتذاك مترامي الأطراف. فقد حصلت هذه الظاهرة، أي الردة عن الإسلام، في الجزيرة العربية ذاتها حيث رفضت كثير من القبائل الدعوة الإسلامية في بداياتها. وبعْدَ دخولها للإسلام إرتدت قبائل عديدة عن الإسلام وحروب الردة في عهد أبِي بَكْر الصديق شاهدة على ذلك.

العدد رقم (62) صدر في 1 تموز عام 2019 للميلاد

وهنا يتعين على القارئ الكريم أن يطرح الأسئلة التالية التي تكشف بحد ذاتها زيف أطروحة المدرسة الاستعمارية: لماذا لا يتم إرجاع أسباب الارتداد إلى السياسة والتّمذهب في المغرب العربي تيمناً بما حصل في ذات الفترة في المشرق؟ ولماذا يتم التفريق بين الظاهرتين المتماثلتين؟ ينبغي الوقوف في هذا المضمار أمام أحداث مفصلية في هذه الحقبة لكشف حيثياتها كحدث قيام دولة برغواطة على أساس ديانة هرطقية أو حدث ظهور ديانة حاميم الغماري الذي ادعى النبوة في منطقة غمارة. ويتضح في كلتا الديانتين تشابههما في عدد من الأفكار ومحاكاتهما الدالة للإسلام، فكلتاهما التزمتا التوحيد ووضعتا طقوساً مشابهة أحياناً مع ما جاء به الإسلام من صلاة وصوم وقرآن. وبرغم أنّ أئمة هاتين الديانتين حاولوا تقديم تعاليمهم بإحدى اللهجات الأمازيغية، إلا أنّ السياق المغاربي آنذاك لا يسمح أن نعتبرهما "مقاومة أمازيغية".

فما هو دال من حيث الجوهر أثناء مراجعة ظهور هاتين الديانتين هو البُعد الهرطقي الذي لا يختلف عن كافة ظواهر الهرطقة التي شهدتها الأمة في عصور مختلفة من تاريخها. فمثلاً حالة حاميم الغماري لا تختلف عن واقعة ادعاء النبوة من طرف مسيلمة الكذاب والأسود العنسي وطليحة بن خويلد الأسدي وغيرهم في المشرق العربي. أما من منظور اجتماعي فتمثل هذه الوقائع إلى حد بعيد صراعاتٍ سياسيةً تفسر لنا خلفياتها اقترانها بالمصالح الاجتماعية والعصبية القبلية، ولا تعكس بأي حال من الأحوال تناقضاً حضارياً أو قومياً.

ونتعلم من تاريخ الأدب العربي في المغرب الأقصى أنه قبل عهد المرابطين تدخل الشعر المغربي في الحوادث السياسية والصراعات العقائدية. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أنّ الأطراف المتصارعة في المغرب استعملت هذا السلاح الأدبي كما كان يُستعمل عند أهل الجزيرة العربية في جاهليتهم وإسلامهم. فمع ظهور حاميم الغماري كمدعٍ للنبوة ندد الشاعر عبد الله بن محمد المكفوف الطنجي بهذا الأخير وأصحابه بما يلي:

وقالوا افتراءً أن حاميم مرسلٌ ... إليهم بدينٍ واضحِ الحق باهرِ
فقلت كذبتم بدد الله شملكم ... فما هو إلاّ عاهرٌ ابن عاهرِ
فإن كان حاميم رسولاً فإنني ... بمرسلِ حاميم لأول كافرِ

وفي سياق البرغواطيين نجد أبياتاً لسعيد بن هشام المصمودي منددا بالبرغواطيين وما نالهم بموقعة بهت التي خاضها أبو غفير- نبي برغواطة- في قتال الأدارسة في أوائل القرن الثالث الهجري:

قفي قبل التفرق فاخبرينا ... وقولي وأخبري خبراً يقينا
هموم برابر خسروا وضلوا ... وخابوا لا سقوا ماءً معينا
يقولون النبي أبو غفير ... فأخزى الله أم الكاذبينا

وبخصوص الدور التاريخي للأمازيغ في تعريب بلاد المغرب ينبغي التمييز من باب الدقة بين اعتماد وانتشار اللغة العربية الفصحى كلغة ثقافية وحضارية وبين ظاهرة انتشار العاميات العربية المنبثقة من اللهجات الوافدة والتي عرفت تعايشاً واحتكاكاً كبيراً مع العاميات الأمازيغية.

والثابت في هذا الموضوع اللهجاتي أن هناك نسبة كبيرة من الكلمات المقترضة في الاتجاهين وقد أدى هذا الاقتراض المعجمي إلى استخدام أوزان اسمية أمازيغية معينة في اللهجة العربية المغربية أشهرها وزن «تفعلت». ويستخدم هذا الوزن للتعبير عن المهن كمهنة الخبّاز، فتجد المغاربة يقولون مثلا «تَخَبَزْت». ومن هنا يمكن الجزم أن هذا التداخل اللهجاتي يعكس إلى حد بعيدٍ الاندماج والانصهار الاجتماعي المغاربي، وليس الانفصال والتصادم الذي يثيره الخطاب الاستعماري الغربي، وقد شهدنا الأمر ذاته في مصر وبلاد الشام والعراق.

أما بنسبة لانتشار اللغة العربية الفصحى فتُعتبر بلاد المغرب آخر من تلفظت بها في أقطارها المفتوحة بسبب غياب دولة مركزية أولاً، وبسبب فتح بلاد الأندلس سنة 711م ثانياً، إذ تسربت اليها عناصرُ كان يرجى منها نشر اللغة العربية الفصحى في بلاد المغرب. ولم تنطلق مسيرة التعريب إلا ببطءٍ بعد تولية إدريس الأول سلطاناً على قبائل «أوربة» سنة 788م. وتُعتبر الإمارة الرستمية الأمازيغية في هذه المرحلة أيضاً الاستثناء المغاربي الوحيد بين القرن الثامن والعاشر ميلادي بحيث أنها لعبت دوراً محورياً في نشر اللغة العربية الفصحى والإسلام بين الأمازيغ. وقد كانت تاهرت عاصمة الرستميين منارةً علمية تضم مكتبة من أضخم المكتبات في تاريخ المغرب العربي وانتشرت في ربوع الإمارة الممتدة من طرابلس حتى وهران المساجد التي وُظفت لتحفيظ القرآن ونشر علوم اللغة العربية والإسلام. وعقب أفول حكم الإمارة الرستمية، ظهرت الدّولة الزيرية التي قادتها أسرة بني زيري الأمازيغية المنتمية لقبائل صنهاجة ذات الأصول الحميرية. وقد ساهمت هذه الدولة بدورها في تطوير بلاد المغرب على المستوى الثقافي والعمراني ولم يُرصد إبان حكمهم أي انزلاق نحو الشعوبية برغم تعرضهم لأعمال تخريبية من طرف أعراب بني هلال.

وقد أفرز المجتمع المغاربي فيما بعد إمبراطوريتين، الدولة المرابطية والدولة الموحدية، اللتين لعبتا دوراً هاماً في تطوير الحضارة العربية – الإسلامية في بلاد المغرب والأندلس من جهة، وفي صد المد الصليبي المتربص بالمغرب العربي من جهةٍ أخرى. وعلى المستوى الحضاري كانت دولة المرابطين مزدهرة بمساجدها ومدنها وقلاعها، أما دولة الموحديين فازدهرت فيها الحركة الأدبية ازدهاراً كبيراً ولقي رجال الأدب رعايةً كبيرة من طرف الدولة. وقد تسارعت حركة التعريب بالفصحى ابتداءً من عهد المرينيين نتيجة للسياسة التعليمية للدولة المرينية. وقد تحول المغرب المريني إلى نقطة استقطاب للثقافة العربية - الإسلامية، حيث تردد طلاب إمبراطورية مالي بعددٍ كبير على المدارس المرينية، نتيجةً لسيادة المذهب المالكي في كلا البلدين. واتجه اختيار الطلبة لمركز فاس بين المراكز العديدة التي وصل عددها في المدن إلى ثلاثة عشر مركزاً، وتمركزت باقي المدارس بتازة ومكناس، وسلا وسبتة وأنفا وأزمور وأسفي وأغمات ومراكش والقصر الكبيروتلمسان والجزائر وثلاث بتونس. ولمع في هذه الحقبة نجم جيل من أساطين اللغة العربية في بلاد المغرب كمعطي الزواوي القبائلي الذي نظم النحو العربي في ألف بيت وابن آجروم الصنهاجي بكتابه الآجرومية الذي يعتبر من أهم كتب النحو العربي عبر التاريخ.

أما في العصر الحديث فكثيراً ما يتم العزوف عن أول تجربة تعريبية في مجال التعليم الحديث في المغرب الأقصى التي تمت تحت إشراف المجاهد الأمازيغي والقومي العربي عبد الكريم الخطابي إبان ترؤسه جمهورية الريف. فقد كانت تشمل جمهورية الريف تقريباً كل المنطقة الناطقة بلهجة «تريفيت» الأمازيغية في شمال المغرب. فالمشروع التربوي كان تعريبياً حتى النخاع وتؤكد ذلك المادة 22 للنظام الأساسي للمنظومة التعليمية في جمهورية الريف: «لا يجوز للأستاذ إلقاء الدروس بالبربرية ولا مخاطبة التلاميذ بغير العربية إلا عند الاضطرار لتنتقش العربية في أذهانهم بتكرارها على مسامعهم وليكلفوا أيضاً بعضها بالاضطرار كما لا يسمح لهم بالتكلم فيما بينهم بالبربرية داخل المدرسة لتكون العربية فيهم ملكة، وبذلك يقع النفع سريعاً إن شاء الله وتظهر الفائدة ويتم المقصود».

يمكننا بعد مراجعة تاريخية موجزة الاستنتاج أنّ التعريب كان نتيجةً لسياسية نشر اللغة العربية الفصحى والإسلام من طرف الدول التي تعاقبت على حكم بلاد المغرب. وكانت معظم الأسر المؤسِسة لتلك السياسة دولٌ أمازيغية كالحفصيين والمرينيين والموحدين والزيريين وقد أسست تلك الدول على أساس عربي- إسلامي وتعاملت مع اللهجات الأمازيغية كباقي اللهجات العربية في بلاد المغرب من خلال إعطائها المهام الشفوية في التواصل عكس اللغة العربية الفصحى التي ظلت هذه الدول حريصة عليها وعلى دورها بصفتها اللغة الحضارية والرسمية للأمّة. باختصار، يعود الفضل في التعريب بالفصحى في المغرب العربي تاريخياً بالدرجة الأولى للأمازيغ.

العدد رقم (62) صدر في 1 تموز عام 2019 للميلاد

اللغة الأم أساس التنمية الشاملة– الجزء الثاني

(نُشر الجزء الأول من هذه المقالة في العدد 60 من طلقة تنوير)

محمد عبد العظيم*

أ- العربية/ التنمية القومية:

إذا كان ما تقدّم من مبادئ يؤكّد حقيقة عامة مطلقةً جوهرها علاقة التنمية الشاملة باللغة وحاجتها إليها باعتبار المعرفة أساساً للتنمية واللغة أساس نقل المعرفة فإن تلك القاعدة نسبية ونسبيتها في إطلاقيها، لأن تنمية أي مجتمع لا تتمّ باعتماد أي لغة، ولم يثبت التاريخ أن حدث نمو قوم بلغة سواهم.

وتبقى الحقيقة المؤكدة هي أن لا تنمية لأمّة بغير لغتها الأم، والأمة العربية في هذه الحقبة من التاريخ تشهد مرحلة انحسار تكاد تهدد كيانها ذاته. ولذا هي تنشد التنمية لضمان البقاء فتحتم تطبيقاً للقاعدة سالفة الذكر الانتباه إلى لغة القوم الجامعة، أي اللغة أم الجميع "العربية"، لتفحص وضعها والبحث في سبيل تقويم أودها والنهوض بها لتكون الأداة الناجعة لضمان التنمية في مختلف مجالات الحياة. وتعيش اللغة العربية بين أهلها الآن، ما يشبه الأزمة، باتفاق. وبالتالي لا بد من بداية طريق التنمية الشاملة بالعمل على تنمية العربية أولاً..

وهنا يطرح سؤالٌ عن سبب القصور الذي تعرفه العربية الآن، أهو تحديداً في اللغة ذاتها؟

تؤكد الأبحاث اللسانية واللغوية عامة أن اللغة العربية هي من أقوى اللغات وأقدرها على الصمود والتطور واستيعاب مستحدثات البحث العلمي ولذلك أجمع على اعتبارها إحدى اللغات الكبرى الحية في العالم الآن، وأكّد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء منذ سنة 2003 دور اللغة العربية الأساس في مجتمع المعرفة والتنمية المعرفية والاقتصادية والحاسوبية... فللعربية دورٌ كبيرٌ في مجتمع المعرفة بفضل ما تملكه من قدرةٍ فريدة على الاشتقاق ونحوٍ يتصف بالمرونة ومعجمٍ غني بالمفردات والمعاني، فلها إذن ثراءٌ في المبنى وغنىً في الإمكانيات ما يمكّن أهلها من دخول عصر المعلومات ومجال المعرفة الشاملة باقتدار ثابت. ولذلك أفضت الأبحاث إلى اعتبار العربية لغة قوية وشيقة وبإمكانها إن توفرت لها شروط معلومة، أن تكون أكثر وظيفية وعالمية...

وحين ندقّق النظر ونوائمه مع مقتضيات العصر وما تميّز به من طفرة تكنولوجية عارمة تمدّنا الأبحاث بما يؤكد تأهل العربية لمواكبته والفعل فيه مع استفادتها هي ذاتها منه.

فدراسة هذه اللغة في جميع مستويات النظام اللساني من المعجمي إلى الصرفي فالنحوي والدلالي قد أثبتت استعدادها الطبيعي لأن تكون لغة علمية مرقمنة بامتياز. فقد أثبتت بعض الدراسات العلمية (عبد الكريم شريفي، تعريب التعليم والتنمية البشرية-الجزائر 2010) حين انطلقت من أهم المواصفات الثقافية الأساسية وبحثت في مطابقتها للمواصفات الطبيعية للغة العربية أنها أكثر تلاؤماً معها من أهم اللغات المستعملة في المجال الرقمي حالياً (الفرنسية مثلا).

العدد رقم (62) صدر في 1 تموز عام 2019 للميلاد

و قد يكون هذا الامتياز هو الذي دفع إلى جانب عدد مستخدمي العربية إلى الدفع بها في المراتب الأولى من حيث نسبة الاستغلال. فقد أثبتت بعض مراكز البحث منذ سنة 2009 أن العربية قد صنفت من بين اللغات العشر الأوائل استعمالاً في الشبكة العالمية، وهي في المرتبة الثامنة منها وقد بلغت نسبة تزايد مستخدمي الشبكة بالعربية بين عامي 2000 و 2000 ، ما يعادل 1907,9 بالمئة، وهي أسرع نسبة نمو في تلك الفترة. ثم هي على المستوى الرسمي والاجتماعي لغة رسمية للكثير من الدول والمنظمات الدولية وحاملة لتراث حضاري وإرث إنساني ثري وناقلة لتجارب حضارية متميزة وذات قاعدة استعمالية عريضة متنوعة الشعوب والأجناس إذ يتداولها الآن رسمياً أكثر من أربع مائة مليون عربي ويستعملها ما لا يقل عن ذاك العدد لغايات وأسباب مختلفة منها الديني والسياسي والاقتصادي والثقافي. وهي لغة معتمدة في العديد من وسائل الإعلام القومية والعالمية وفي التدريس والقضاء والبحث التاريخي....

ويدعم تاريخ الأمة ذاتها التحكم بقوة هذه اللغة وأهميتها وتأهلها لأن تعتمد من جديد أداة للتطور والنمو المنشود، فهي اللغة التي صمدت ما يقرب من العشرين قرناً كانت فيها سجلاً أميناً لحضارة الأمة وشاهد تاريخها وإبداع أبنائها في فترات تاريخية كان العديد منها مجال قيادة حضارية لهم. فترات تطور فيها العلم باللغة العربية فنهض هو بها أيضاً فتحولت بذلك من لغة الشعر والأدب والتخاطب إلى لغة المعرفة والعلم والفلسفة والاجتهاد... فهي إذن لغة ذات علاقة وطيدة بمجتمع المعرفة والنمو عبر التاريخ وفي فترات منه نيّرة معلومة.

1--التنمية اللغوية:

إن توفر عناصر القوة الطبيعية والتاريخية في اللغة لا يعني أنها أداة جاهزة للاستعمال الآن وهنا لبدء مسيرة التنمية الشاملة، بل لا بد من الإقرار أولاً بأن تلك المسيرة لا بد لها أن تبدأ بتنمية العربية ذاتها وتتحول تلك المؤهلات عندئذ إلى عناصر تبين قابلية اللغة للنمو لتكون أداة ناجعة للتنمية المعرفية فالتنمية الشاملة تبعاً لذلك.

إن اللغة مثل كل المؤسسات تحتاج الرعاية والصيانة والأمن والتطوير، وهي مؤسسة لا تنمو إلا في سياق حضاري وثقافي ورصيد فكري وعمق تاريخي وامتداد مكاني. وهو لا شك واقع اللغة العربية....

إن اللغة كائن حي يولد وينمو ضمن سياق اجتماعي وثقافي محدّد ولذا يقترن مشروعا التنمية: اللغوية والاجتماعية اقتراناً لازماً وكاملاً ومشروع النهوض باللغة لا ينفصل عن مشروع النهوض بالفكر والمجتمع إلا نظرياً وذلك لما بيّناه من علاقة اللغة بالمعرفة وعلاقة المعرفة بالتنمية... فلا تنمية دون إنتاج للمعرفة ولا معرفة دون حامل لغوي ولذا وجب استغلال ما بيّناه من مؤهلات ذاتية وموضوعية تملكها اللغة العربية واستثمار كل الأبعاد الفاعلة في تطويرها... والحكم في ذلك دون شك لوعي الفاعل وإرادته، والفاعل هنا هو أهل اللغة والمسؤولون عنها أفراداً ومؤسسات، لأن اللغة تستمدّ وجودها ويصاغ قدرها من استعداد أهلها حين يؤمنون بأهمّيتها وضرورة استخدامها للتعبير عن أفكارهم وآرائهم ووزنها الاقتصادي ونفوذها العلمي والثقافي وسلطتها الرمزية التاريخية...

ويقتضي ذلك إدراك أن اللغة منظومة فكرية وقضية معرفية عليها تُبنى التطوّرات والنظريات ونسق ذهني منه تنطلق الرؤى والمواقف جميعها... فعندئذ يترسّخ الوعي اللغوي وتدرك أهمية المسألة اللغوية وعلاقتها بالهوية فتكون في صلب مسائل النقاش والبحث والفعل الذي يروم التطوير والنهوض بها باعتبارها سبيلاً لتحقيق التنمية الشاملة المنشودة. فاللغة هي أداة الإنتاج الفكري والثقافي وهي آلة إنتاج المعرفة كما فيها تتجلى المعرفة وآلياتها...

ولا بد بعد ذلك أن يدقّق هذا الوعي بإدراك أن الانفجار المعرفي وتدفق المعلومات وانتشار التقنيات المفضي إلى قوة الإحساس بضرورة انتشار اللغة العربية وتداولها وتمكينها في محيطها وضرورة العمل على تطوير أدائها وتعزيز مكانتها... ولا يمكن الآن لأي لغة أو ثقافة أو ممارسة فكرية أن تجد لنفسها مكاناً في هذا العالم أو استمراراً إذا بقيت خارج ما يفرضه العصر الحديث من التقنيات المعلوماتية والتكنولوجية.

ومن شروط النجاح في مسار التنمية الانتباه إلى الطبيعة المقصودة القادرة على النهوض بمسؤولية التنمية وفق مقتضيات العصر وخصائصه، فعصرنا هو عصر العلم بامتياز، ولا بد للغة المعتمدة حينئذ من أن تكون ملائمة لتلك

العدد رقم (62) صدر في 1 تموز عام 2019 للميلاد

المقتضيات والخصائص لتكون أداة مستجيبة للشروط العلمية وأهمها الدقة والتجريد لتكون نسقاً من العلامات التي لا تقبل اللبس والتأويل وتحفظ الصورة المنطقية الصارمة.. فاللغة العلمية على نقيض اللغة الطبيعية لأنها أكثر نقاء، هي علامات وحيدة المعنى مرتبطة بعلاقات وفق قواعد مضبوطة غير أنها مع ذلك ليست منقطعة تمام الانقطاع عن اللغة الطبيعية، وإن سعت إلى التخلص ممّا يشوبها من لبس وعدم تحديد وقابلية للتأويل وعدم استقرار. بل اللغة العلمية مُجبرة دائماً على العودة إلى اللغة الطبيعية التي تنقل إليها وهي لغة اصطناعية، ولا تنقل هي إليها فتتحول بذلك إلى ميتا-لغة لجميع اللغات التي توضع انطلاقاً منها وفقا لقواعد محددة مضبوطة، لأن الأدوات التقنية الحديثة تتطلّب ضرورة لغة مؤهلة محسوبة قادرة على استيعاب المعلومات والمحافظة على مضمونها ولذا أصبحت التنمية اللغوية محددة في عدم الفصل بين النظر والعقلي والفعل الناجز حتى أصبح الربط بين اللغة والثقافة والتقنيات الحديثة والتطور الحضاري والتنمية أمراً أساسياً وضرورياً. وهي شروط لا توفرها إلا اللغة الأم.

إن كل الأبحاث الجادة تؤكّد أن التنمية تقوم أساساً على تعميم الثقافة العلمية والتقنية بين شرائح المجتمع، وهو ما لا يتسنى إلا باللغة الأم، أما استعمال لغة أجنبية فمن شأنه أن يجعل المعرفة من نصيب نخبة محدودة منعزلة اجتماعياً... فإن كان الوطن هو موطن اللغة فإن اللغة هي وطن المعرفة، هي وطن تواصلي ورمزي لا وطن بالمعنى المكاني والجغرافي وللوطن بوجهيه على مواطنيه حق الرعاية والمحافظة والتنمية... خاصة إذا كان كما هو الشأن بالنسبة إلى اللغة يتجاوز الحدود والأقاليم لبناء قيم إنسانية كُلّية. وذاك البعد هو التحدي الأكبر الذي يواجه كل لغة تروم الريادة والنمو.. وقد توفر في الحقيقة للعربية إلى جانب ما رأينا من مؤهلات ذاتية وتاريخية مناخٌ اجتماعيٌ عام يساعدها على كسب ذاك التحدي فالاقتصاد العربي له مؤهلات قوية وفرص للإقلاع.. وأهله قوة بشرية وسوق شاسعة ولهم ثروات طبيعية هائلة وموقع استراتيجي مهم، غير أن واقعهم وواقع لغتهم لا يتناسب مطلقاً مع تلك المؤهلات.

إن نسبة النمو في الوطن العربي ضعيفة جداً ودخل الفرد لا يلائم احتياجاته الدنيا وهو كذلك منذ عقود والصناعة العربية تقليدية متخلفة لا علاقة لها بالمعرفة... ولا يمكن تغيير هذا الوضع، فيما نعتقد، إلا بإدراك أن التنمية اللغوية هي أساس الحماية الاجتماعية والتفرغ للفعل التنموي، فعندما يأمن المواطن على لغته وبالتالي على هويته ويطمئنّ لأمنه اللغوي والقومي عامة وضمان حقوقه وكرامته، عندها فقط يشعر بالانتماء وقوّته ويعي مسؤوليته فينخرط طوعاً في العمل التنموي ويساهم في إنتاج وسائل التنمية الشاملة.

1- التنمية الممكنة و شروطها:

لقد تبين مما سبق عدم مطابقة الواقع العربي المعيش لما يتوفر للأمة ولغتها من مؤهلات طبيعية وتاريخية، وهو ما يقتضي النظر في المعوقات والبحث عن حلول لتجاوز الواقع وتغييره وتحقيق الأهداف المنشودة.

وما دمنا قد اتخذنا النظر إلى مسالة التنمية من زاوية دور اللغة فيها فإنه من الواجب أن نثبت أن واقعنا اللغوي ليس على الوجه المؤهل لقيادة ركب التنمية إذ تقف في طريقه جملة من المعوقات بعضها يتعلق بالوضع اللغوي ذاته –لا باللغة– وبعضها من خارجه وله عليه انعكاس أكيد، فنحن نعيش حالة فوضى من التعددية اللغوية في الإدارة والتعليم إلى جانب الانشطار بين اللهجات المختلفة واللغة الفصحى. والمجال اللغوي عندنا ليس مجالاً للاستثمار الضروري لتنمية اللغة والتعليم في جل الأقطار العربية مزدوج أو تعددي اللغات منذ سنواته الأولى، وخريجو الجامعات بشهادات علمية عربية حظهم من التشغيل دون حظ نظرائهم من ذوي اللغات الأجنبية ومجالات التخصص في جميع مستويات التعليم وخاصة العالي منها تستعمل فيها لغات أجنبية مختلفة (فرنسية، إنكليزية ...) والأسباب التي أدت إلى هذا الوضع، فيما نرى، تعود إلى سبب أساسي واحد هو عدم الوعي بقيمة اللغة وأهميتها في التنمية من قبل المعنيين بشأنها، وهو ما ولّد ضرباً قاتلاً من التنافر بين المواطن العربي ولغته وتبعاً لذلك هويته وما ينجرّ عن ذلك من ضعف للحسّ الوطني وانشغال بمسألة التنمية عامة... ويعضد ذلك عدم إدراك ما بين التنمية اللغوية والتنمية الشاملة من اتصال وتلازم ...

إن في الأمر حقائقَ هي في مستوى القواعد ودون وعيها ورفعها شعاراً قاراً في الوطن العربي لتكون من قبيل الثقافة الشعبية العامة لا يمكننا التفكير في التنمية في أي مجال من المجالات منها:

- إن المعرفة حق من حقوق الإنسان والمعرفة اللغوية على رأس مجالات التنمية البشرية والمتحكمة فيها.
- اكتساب المعرفة من أوليات التنمية إذ لا معرفة بدون لغة ولا سبيل لولوج عالم العلم والمعرفة دون أداة لغوية.
- اللغة أداة توطين المعرفة وتقاس اللغات بالمعارف التي تحملها أو تنقلها أو توظفها.
- إن توطين العلم والمعرفة في المجتمع العربي لن يتم إلا بتحسين التعليم اللغوي والعلمي والتقني وإصلاح المنظومة التعليمية والتربوية كاملة.
- ضرورة دعم الإنتاج اليدوي بإنتاج المعرفة وتأسيس نموذج معرفي عربي شامل أصيل ومنفتح ينتج العلم والمعرفة ويحقق التفاعل ثم الاكتفاء ويضمن عدم الاستلاب.
- اعتبار اللغة الأم الأداة الأساسية للتنمية المعرفية أساس التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة.
- التأكيد على قيمة الوعي بالهوية وما يلازمها من دفع نحو الإنتاج لتحقيق التنمية القومية في جميع المجالات.
- اعتماد اللغة الأم لغة رسمية وحيدة في مجالات الإدارة والتعليم والعمل والاتصال...
- تطوير ملاءمة اللغة العربية لمقتضيات التقنيات الحديثة وقواعدها وإغناء مكتسباتها من التقنيات الحديثة ومخزون الشابكة الذي تشير الدراسات إلى أنه بلغ مرحلة متقدّمة إذ تعدّدت المدونات الحاسوبية وبلغت ذخيرتها مئات الملايين من الألفاظ والمركبات والمحللات الصرفية والصوتية والدلالية ونشطت حركة الترجمة من العربية وإليها بمستوى يضاهي غيرها من اللغات.
- ترشيد استعمال الشابكة عند الناشئة بتوجيههم للاستغلال النفعي بدل الاستغلال الترفيهي.
- تعلم اللغات الأجنبية خاصة العلمية منها بشكل واع ومقنّن وموجّه لخدمة نقل المعرفة وترجمتها وتوطينها...
- إحكام تقنين وتعاضد جهود اللغويين ورجال الأعمال وأصحاب القرار لدعم اكتساب اللغة وتوظيفها.
- العمل الجاد على تنسيق الجهود العربية التي تبذل في خدمة اللغة وتنميتها بإنشاء هياكل تنسيقية على المستوى القومي تكون مرجعاً أساسياً لجميع المهتمين في مختلف الأقطار العربية.
- تبني نتائج الجمعيات والمنظمات والهياكل القومية من قبل السلطات ودعمها بقرارات تكون لها صبغة إلزامية عند التنفيذ والاستغلال...

وإجمالاً لا بد من التأكيد على أهمية تعريب التعليم العالي باعتباره أساس النهضة الثقافية إلى جانب كونه مسألة قومية كما أنه أصبح أحد أسس مستلزمات تنمية التفكير والقدرات الذهنية والملكات الإبداعية وسبيل استيعاب المعرفة الجديدة سريعاً على أن يكون مستنداً على التفكير النقدي والإبداع واكتشاف المعارف والعلوم الحديثة باللغة وبالتوازي دعم تعلم اللغات الأجنبية وتوظيفها لنقل المعرفة.

ولا بد أيضاً من تأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل ومنفتح يعتمد النهوض بالعربية من خلال إطلاق نشاط بحثي ومعلوماتي بتعريب المصطلحات ووضع معاجم وظيفية متخصصة وتيسير اكتساب العربية السليمة.. وإثراء التنوع الثقافي داخل الأمة ودعمه والاحتفاء به والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى عبر حفز التعريب والترجمة.. والعناية بالتعليم المبكر باللغة العربية وإقامة تعليم عالٍ وتقني باللغة العربية مع تقوية الجهد في تعليم اللغات الأجنبية حتى تحصل قدرات التملك والتفكير وتنمية القدرات الذهنية والابداعية وإقامة جسور التداخل والتكامل بين التخصصات لأن اللغة رابطة العقد في منظومة المعرفة.. ولأن توطين العلم والمعرفة في المجتمع العربي لا يمكن أن يتم إلا بتعريب التعليم الجامعي حتى يتمكن الشاب العربي من التفكير النقدي والإبداع في محيطه القومي مروراً بتنمية اللغة العربية وتقوية رصيدها وتأكيد حضورها بين كبريات اللغات العالمية ولحاقها بعصر المعلومات لإنتاج المعرفة.

الحاصل:

يؤكد البحث وتثبت الدراسات المختلفة بما يشبه الاتفاق أن مستوى تنمية المعرفة والتنمية الشاملة هو في مستوى دون مؤهلات الأمة وقدرات أبنائها وتاريخها ومؤهلات لغتها الأم كما تشدّد الأبحاث المتخصصة على الارتباط الوثيق بين تنمية المعرفة والتنمية الشاملة والأمن القومي كذلك وعلى ارتهانها جميعاً في جوانب هامة منها إلى التنمية اللغوية.

ثم إن الجهود المبذولة في النظر إلى المسألة بصفة عامة أو بمتعلقاتها هي على وجه محمود عدداً وقيمةً وهي جهود متنوعة المشارب منها ما ينجزه الأفراد المختصون وما ترسمه الجمعيات وتتناوله المراكز والمنظمات على المستوى

العدد رقم (62) صدر في 1 تموز عام 2019 للميلاد

القومي وفي مختلف أقطار الوطن وأن النتائج الحاصلة من تلك الجهود هامة تثبت جدية أهلها وقدرتهم على التحليل والتصور والاستنتاج مما يؤهّلها إلى الدعم والمساندة والدفع والتطوير والتنسيق.. ولذا يمكن القول إن نجاح المسار الذي تكاد تبلغ الجهود المنتشرة فيه مستوى التشبع وتتسم نتائجه بالتشرذم والتعدد، هو رهين بالوعي الجاد من قبل أصحاب القرار بخطورة الواقع وبجدية التمشي وصدق الساهرين عليه لدعم جهودهم بإنشاء مؤسسات قومية فعلاً تتولى تنسيق الجهود وتوحيد النتائج والدفع بها إلى التنفيذ والتطبيق في سياق من الوعي الوطني والتوجه القومي الصادق. ودون تحقق هذه الشروط يمكن أن تذهب كل الجهود سدى ويتواصل الانهيار رغم جهد المختصين الصادقين في جميع المجالات.

(*) الدكتور محمد عبد العظيم هو رئيس جمعية تنمية اللغة العربية وحمايتها - تونس

الصفحة الثقافية:
سينما عبد اللطيف عبد الحميد

طالب جميل

لا يمكن الحديث عن السينما السورية الحديثة واستعراض تاريخها ومنجزاتها دون الوقوف عند اسمٍ تكرر ظهوره كثيراً على شاشة الفن السابع، وهو المخرج السوري (عبد اللطيف عبد الحميد) الذي يعتبر من أكثر المخرجين حضوراً من حيث كم ونوع الأفلام التي قدمها، والمخرج الاكثر تواجداً في الأفلام المنتجة من قبل المؤسسة العامة للسينما تحديداً.

ولد (عبد اللطيف عبد الحميد) عام 1954، وتخرج من المعهد العالي للسينما في موسكو عام 1981، وخلال فترة دراسته في المعهد بدأت اولى تجاربه الإخراجية حيث قدم ثلاثة أفلام هي (تصبحون على خير، درس قديم، راساً على عقب)، وقدم فيلمين تسجيلين هما (أمنيات، أيدينا)، كما عمل مخرجاً مساعداً في فيلم (أحلام المدينة) لمحمد ملص، ثم بدأ طريقه مع المؤسسة العامة للسينما حيث قدم أول أفلامه الروائية (ليالي ابن آوى) عام 1989، وقدم بعدها (رسائل شفهية) عام 1991، و(صعود المطر) عام 1995، (نسيم الروح) عام 1998، (قمران وزيتونة) عام 2001، (ما يطلبه المستمعون) عام 2003، (خارج التغطية) عام 2007، (أيام الضجر) عام 2008، (مطر أيلول) عام 2010، (العاشق) عام 2012، (أنا وأنتِ وأمي أبي) عام 2014، (طريق النحل) عام 2016، (عزف منفرد) عام 2018.

سينما (عبد الحميد عبد اللطيف) هي سينما المؤلف لأن جميع الأفلام التي أخرجها كانت من تأليفه، لذلك كتبت أفلامه بقلم رشيق وحس مرهف وروح دعابة عالية، واستطاع أن يترجم أحاسيسه التي كتبها على الورق بين الريف والمدينة وبين الحزن والسخرية، وهو يقف خلف الكاميرا مراقباً التفاصيل وانسياب الحوار بين الشخصيات وفق رؤية مفعمة بسنوات من الخبرة الطويلة والموهبة والمهارة.

العدد رقم (62) صدر في 1 تموز عام 2019 للميلاد

لعل الحب هو الثيمة المشتركة في جميع أفلام (عبد اللطيف عبد الحميد) حيث توزع في مشاهد كثيرة من أفلامه، فكان القاسم المشترك بين المهمشين والأثرياء وبين البسطاء والمثقفين وبين القرويين وأبناء المدن، ففي فيلمه (نسيم الروح) يأخذنا إلى عوالم من الزهور تخفي خلفها كثير من الشجن ومساحات من الشغف لا يمكن ملؤها إلا بقصص العشق القاسية التي لا تخلو من لوعة وضياع.

في (قمران وزيتونة) و (ليالي ابن آوى) تطغى قساوة الريف وبعض مظاهر العنف الأسري والسلوكيات المرتبطة بقسوة الحياة على السطح رغم جمالية المشهد بصرياً، ويتسلسل الحب من خلف البيوت الحزينة، فيما تنغمس الشخصيات بواقعها الصعب وتعيش يومياتها المتعثرة، وتحافظ على حقها بالحلم رغم الألم والبشاعة والخوف الذي يسكن نفوسها من المستقبل.

غالباً ما تضيع الحكاية في أفلام (عبد اللطيف عبد الحميد) لصالح الموضوع وتسير الأحداث بشكل أفقي يتخللها كثير من السخرية التي تظهر ككوميديا سوداء أحياناً وكتراجيديا في أحيان أخرى، وبنسبة كبيرة من الواقعية تعكس أنماط الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ومراحل تطورها في سورية خلال العقود الأخيرة وتأثيرها على أحلام وتطلعات الإنسان السوري، ويتم التعبير عن ذلك بلغة بسيطة قريبة من قلوب الناس وأرواحهم وخالية من التعقيد.

في فيلم (رسائل شفهية) قدمت قصة حب بلغة جذابة بسيطة وبطابع كوميدي وبأجواء ريفية ساحلية فكان نقلة مهمة في تجربته الإخراجية حيث استمر عرضه لفترة طويلة، وفي فيلم (مطر أيلول) يكون الحب أيضاً هو بطل العمل ويمنح (عبد اللطيف عبد الحميد) شخصياته الحق في ممارسة الحب كل حسب طقوسه وفلسفته الخاصة ويتجاوز الحب حواجز العمر والحالة الاجتماعية ليعزف سيمفونية الإنسان الذي ينتصر على وجع الحياة بالحب.

بين ريف اللاذقية ومدينة دمشق أنجز معظم أفلامه، قدم من خلالها لوحات فنية غنية بصرياً تعكس جمال وبساطة الريف وصخب المدينة، لأنه بالأصل يعتمد على ذاكرته الشخصية في الكتابة والتأليف التي يستمدها من ذكريات طفولته ومراحل دراسته وذلك كنوع من الوفاء ورد الجميل لتلك الأماكن.

تحمل معظم أفلامه حساً شاعرياً مرهفاً يمكن تلمسه ويراهن على الموضوع أكثر من مراهنته على النجم الذي قد يغري نوعاً من الجمهور، كما تمتاز تجربته ببعدها الإنساني الشفاف، وملامستها لجوهر العواطف والمشاعر الإنسانية، هذا ناهيك عن بعدها الوطني، وضمن هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن أفلامه لا تخلو من الإشارات إلى فلسطين (قضية العرب الأولى) وتأثير الحروب التي عاشها الشعب العربي مع الصهاينة على الناس البسطاء، ومنها على سبيل المثال فيلم (ما يطلبه المستمعون) الذي قدم من خلاله رسالة تدعو للمقاومة ومجابهة العدو الصهيوني بالجيوش العربية من خلال قصة الجندي العربي السوري الذي استشهد وهو يقاوم دفاعاً عن وطنه. وكذلك فيلم (أيام الضجر) الذي تجري أحداثه خلال فترة الوحدة بين مصر وسورية – وهي فترة مهمة من تاريخنا المعاصر- عبر قصة أسرة سورية تعيش في قرى الجولان تتغير حياتها بسبب الظروف السياسية المضطربة نتيجة انعكاس الصراع مع الصهاينة على حياة الإنسان العربي والسوري.

لذلك يمكن اعتبار المخرج (عبد اللطيف عبد الحميد) بأنه ينتمي إلى تيار السينما الواقعية الجديدة التي تعتمد على آلية السرد الكلاسيكي فأفلامه تشبه الحياة وشخصياته نماذج حقيقية من المجتمع، ويراهن على الجوانب الجمالية الكامنة في فن الصورة السينمائية، وحركة الكاميرا التي تستطيع أن تقدّم المبهر والمدهش من جماليات المكان المقرون بحدث ما رغم أن أعماله غير مكلفة ويتم إنتاجها بتكلفة أقل من الأفلام الأخرى، كما يحسب له قدرته الفائقة على التعامل مع ممثلين من خارج الظاهرة النجومية المعتادة في الفيلم العربي التقليدي، حيث يسند أدواراً رئيسية إلى ممثلين شباب قادمين من على خشبة المسرح ويفتح لهم فسحةً من الأداء الدرامي ويحاول الاستفادة منهم ومنحهم فرصة جيدة للظهور على شاشة السينما.

في رصيد (عبد اللطيف عبد الحميد) الكثير من الجوائز التي حصدتها أفلامه التي أخرجها في مهرجانات محلية وعربية ودولية، وإضافة إلى عمله كمخرج اشترك في بعض الأفلام السورية كممثل مثل فيلم (نجوم النهار) للمخرج (أسامه محمد)، و(رجل وثلاثة أيام) و(بانتظار الخريف) و(صديقي الأخير) للمخرج (جود سعيد)، و(ما ورد) للمخرج (أحمد أبراهيم أحمد).

العدد رقم (62) صدر في 1 تموز عام 2019 للميلاد

قصيدة العدد: ريح الحنين/ مازن الصالح

يا ريحُ هدهدكِ الحنينُ إلى الشواطئ فاقرُبي
حيثُ النوارسُ حدَّدَتْ
دربَ الرجوعِ لغائبٍ مترقبِ
تدعو السفينَ لشطِها في لهفةٍ
هيا ارجعي بالرَّكبِ عودي أوّبي
والركبُ فوق متونِها متشوّقٌ
هيا اسرعي قالَتْ لها
وتحثُّها بتودُّدٍ وتحبُّبِ
فلترسلي بعضَ الرياحِ إلى الرمالِ تثيرها
فلعلَّها تُنبي الحبيبة أنَّنا
نحوَ الحبيبةِ دربُنا فتوثبي
ولترسلي بعضَ النسائمِ من عَلٍ برذاذِها
ولترسلي.. ولترسلي
كيف السبيلُ لتعرفي ما مَطلبي
هيا اقربي نحوَ النوارسِ جاءها
عبقٌ أليفٌ طيّبٌ ولطِّيبِ
جاءَتْ بها من بين وديانٍ خفتْ
خلفَ الجبالِ تلفُّها
قممُ الجبالِ لها مصدٌّ يعرُبي
تحكي حكاياتِ المساءِ بحرقةٍ وتحسُّرِ
فيها المقالُ روايةٌ مرويةٌ
لسماعِها
يرنو رضيعٌ أو صبي
يا ريح، يا ريحُ لا تترددي وتقدمي
فالعمرُ أوشكَ بالنفاذِ بموكبي
فخذي السفينَ لشاطئ خَبِرَ الجوى
وخذي الفؤادَ مع السفينِ كعائدٍ
لو ترغبي.

العدد رقم (62) صدر في 1 تموز عام 2019 للميلاد

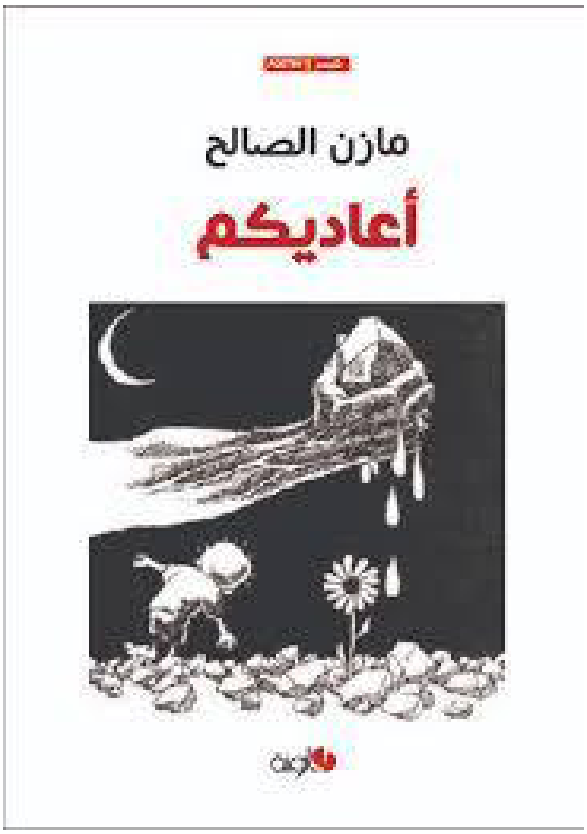

قصيدة (ريح الحنين)، واحدة من إحدى وعشرين قصيدة يضمها ديوان (أعاديكم) للشاعر مازن الصالح من منشورات /2019/، الذي "يحمل هذا العنوان الصارخ، في مواجهةٍ علنيةٍ، وصدر مكشوف، لا يخشى إلا الله، سلاحه الكلمة، والكلمة زلزالٌ يهز العروش والقلوب والضمائر" كما يضيف د. سليم أحمد حسن في معرض تقديمه للكتاب "شدني إلى هذا الديوان، حيثُ أحسست فيه بالأمل بأننا سنعود يوماً إلى وطن العزة والكرامة، ما دام هنالك طفلٌ فلسطينيٌ، يتحدى جنودَ العدو، ودبابات العدو، بحجر أو بصدر مكشوف، أو بإشارة النصر برفع إصبعيه، سنعود ما دامت هنالك عمليات استشهادية، ومسيرات العودة التي تقدم الشهداء والجرحى والأسرى، سنعود ما دامت هنالك أم ترسل جميع أبنائها للشهادة وتودعهم بالزغاريد وتستقبل جثامينهم بالزغاريد".

العدد رقم (62) صدر في 1 تموز عام 2019 للميلاد

رسم العدد: صفحة من الزمن الجميل نأمل أن تعود قريباً

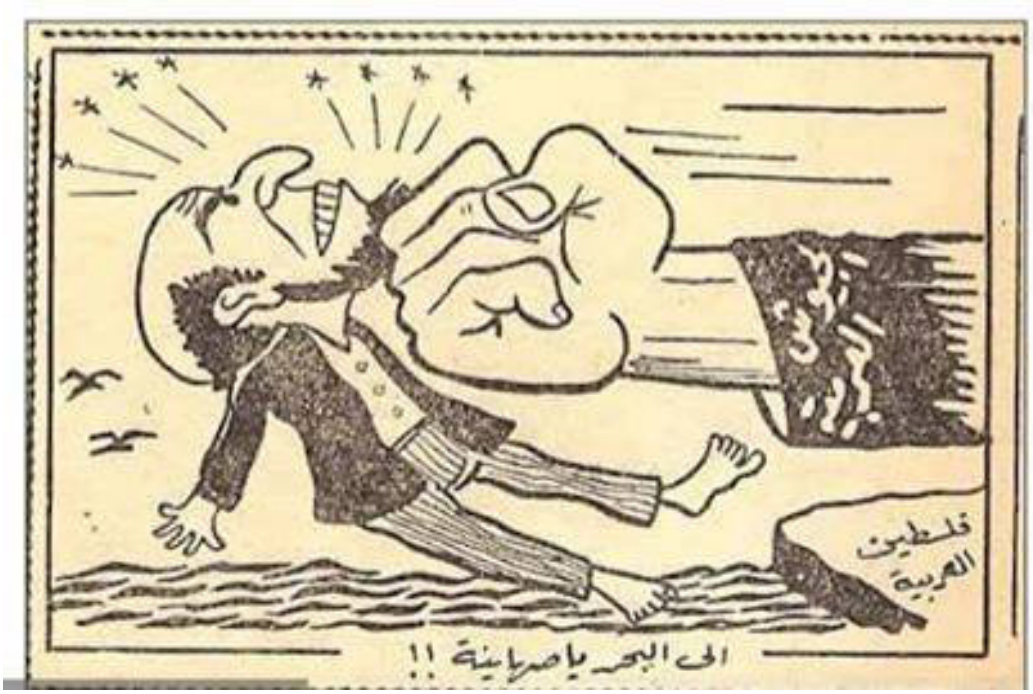

انتهى العدد